

وقد نص عليه في كتاب الاستصناع وذكر  
في بعض الكتب انه يشترط حتى لو لم يبين قد  
الصبح لا يجوز او بالاشارة كالاستيجار  
علي نقل هذا الطعام الي موضع كذا او الاجرة  
لا تملك بالعقد ولا تجب تسليمه به عندنا  
عينا كان او دينا بل تملك الاجرة بالتعجيل  
من طرف المستاجر من غير شرط او بشرطه  
اي بشرط التعجيل او بالاستيفاء اي استبقا  
المعقود عليه او بالتمكن منه اي من المعقود  
عليه بان قبض الدار فعليه الاجرة وان لم  
يسكنها وكذا الواستاجرة ليركبها الي  
مكة فذهب بها الي مكة ولم يركب تجب  
الاجرة وقال الشافعي يملك بنفس العقد  
وتجب تسليمها عند تسليم الدار والدابة  
الي المستاجر فان غصب الموجد منه اي  
من المستاجر

١٨٤  
من المستاجر يملك الاجرة وهل يفسخ  
العقد ذكر الفضل والقاضي في الدين  
في الفتاوى انه لا يفتقض الاجارة ولكن  
يسقط الاجر مادامت في يد الغاصب  
وذكر في الهداية ان العقد يفسخ وان  
وجد الغصب في بعض المدد يسقط بقدر  
ومن استاجر دارا او ارضامدة معلومة  
فيكون لرب الدار والارض طلب الاجر  
كل يوم ومن استاجر بغيره فيكون للجماع  
ان يطالبه كل مرحلة اذ المبيين وقت  
الاستحقاق فان بين بان قال بشرط  
ان اعطي الاجر بعد شهرين يطالب به  
بعدها وللقصار واخياط ان يطالب  
بعد الفراغ من عمله وللخباز بعد اخراج  
الخبز من التنور فان اخرج من التنور